

كلمة

السيد محمد سعد العلمي  
وزير تحديث القطاعات العامة

في افتتاح لقاء دراسي  
تنظمه وزارة تحديث القطاعات العامة  
بمناسبة اليوم العالمي للمرأة  
تحت شعار

مشاركة النساء في اتخاذ القرار بالإدارات العمومية  
دعامة قوية للإصلاح والتحديث

المدرسة الوطنية للإدارة  
الرباط في 07 مارس 2011

بسم الله الرحمن الرحيم

## حضرات السيدات والسادة،

يسعدني أن أستهل كلمتي في هذا اليوم الأغر، اليوم العالمي للمرأة، بأن أتقدم بالأصالة عن نفسي وبالنيابة عن وزارة تحديث القطاعات العامة، بأجمل التهاني وأرقها إلى النساء المغربيات، وفي مقدمتهن النساء الموظفات، مغتتما مناسبة الاحتفاء بهذا اليوم العالمي، للتتويه بالحضورالوازن للمرأة المغربية في إدارتنا العمومية، وفي مختلف مجالات حياتنا الوطنية، وبإسهاماتها الثرية في مسارات الإصلاح والتحديث ببلادنا.

وبغض النظر عن الجوانب الاحتفائية والرمزية بهذا اليوم العالمي، فإننا نتوق في وزارة تحديث القطاعات العامة إلى أن نجعل من هذا اللقاء فرصة مواتية للوقوف مليا عند الوضعية الراهنة لمسيرة إدماج المساواة بين الجنسين في الإدارة العمومية، وفي مجال تدبير الشأن العام، وللاقتراب أكثر، من جهة أخرى، مما يطرحه مقترب النوع الاجتماعي في الوظيفة العمومية من قضايا وتحديات، وذلك بالإضافة إلى ما تتيحه لنا مثل هذه المناسبة أيضا من فرصة سانحة للتتويه بأدوار النساء المغربيات، وبعطاءتهن المتواصلة في خدمة إدارتنا والرفع من مستويات أدائها.

ووعيا منها بالمكانة التي تحتلها مبادئ الإنصاف والمساواة بين الجنسين، التي تعززت في بلادنا مع بزوغ العهد الجديد، فقد سارعت وزارة تحديث القطاعات العامة، في نطاق جهودها من أجل تثمين الموارد البشرية، وتطوير منظومة تدبيرها بالإدارات العمومية، إلى إيلاء مزيد من الاهتمام بقضايا المرأة، وهو اهتمام لا يقف اليوم عند حدود التحسيس بالجوانب التي تهتم الواقع العملي للمرأة داخل الإدارة العمومية، بل يتعداه إلى الانخراط الفعلي في مسلسل مأسسة المساواة بين الجنسين في الوظيفة العمومية، وهو ما نهى له حاليا كل أشكال الدعم وأسباب النجاح.

## حضرات السيدات والسادة

بمناسبة الاحتفال باليوم العالمي للمرأة في السنة الماضية، أعلنت عن عزم وزارة تحديث القطاعات العامة، انطلاقاً من الصلاحيات الأفقية التي تدخل في مجال اختصاصاتها، على الانخراط الفعلي في مسلسل مأسسة المساواة بين الجنسين بالإدارة العمومية، عبر استثمار كل الآليات والوسائل الممكنة بغاية ترسيخ مبدأ المساواة بين الجنسين ضمن منظومة تدبير الموارد البشرية.

وفي هذا الإطار، فقد عملنا على تنظيم دورات تكوينية، همت بالأساس مسؤولي الموارد البشرية على صعيد القطاعات الوزارية على المستوى المركزي واللامركزي، إلى جانب بعض القيادات النسائية، وذلك من أجل وضع الأرضية الملائمة لتعزيز ودعم إدماج مبدأ المساواة بين الجنسين في منظومة تدبير الموارد البشرية.

كما حرصنا أيضاً على التزام كل القطاعات الحكومية بإدماج مبدأ المساواة في الدلائل المرجعية للوظائف والكفاءات، وعلى تكوين نقط ارتكاز على مستوى مختلف الإدارات العمومية لتفعيل وتتبع التدابير والإجراءات التي يتم اتخاذها في هذا المجال.

وعلاوة على ذلك، فإن مصالح الوزارة بصدد مراجعة مقتضيات المرسوم بشأن المناصب العليا الخاصة بمختلف الوزارات، في اتجاه تكريس الإعلان عن فتح باب الترشيح، بغاية ترسيخ قيم الشفافية والاستحقاق عبر الاختيار، الأمر الذي سيمكن المرأة، بدون شك، من الولوج المتكافئ مع الرجل إلى هذه المناصب. وسيعرض قريباً مشروع مرسوم في هذا الشأن على مسطرة المصادقة.

ومن جهة أخرى، فإن مصالح الوزارة منكبة على اتخاذ التدابير الضرورية الكفيلة بتقوية مرصد النوع الاجتماعي بالوظيفة العمومية، الذي تم إحداثه مؤخراً، والذي سيكون في مقدمة مهامه توفير المعطيات والإحصائيات والدراسات التي ستساعد على صياغة السياسات العمومية في مجال النهوض بوضعية المرأة داخل الوظيفة العمومية.

وفي ما يخص الدراسات الملتمزم بانجازها، تجدر الإشارة إلى أن الدراسة الميدانية الخاصة بتحديد التدابير المؤسسية للتوفيق بين الحياة

المهنية والحياة الخاصة للرجال والنساء، توجد حاليا في مرحلتها الأخيرة، أما بالنسبة للدراسة الخاصة بتمثيلية النساء بمراكز القرار بالوظيفة العمومية، فإنها هي الأخرى في طور الإنجاز.

وفي نفس السياق، فقد عملت وزارة تحديث القطاعات العامة، وبتعاون مع مختلف الإدارات العمومية، على جرد معطيات كمية ونوعية حديثة حول وضعية المرأة داخل الوظيفة العمومية، تم تضمينها في كتيب خاص تجدونه ضمن وثائق الملف المعد لهذا اللقاء.

وموازاة مع هذا المجهود، فقد فتحت الوزارة بموقعها الإلكتروني المؤسساتي نافذة خاصة ببرنامج مأسسة المساواة بين الجنسين في الوظيفة العمومية، إسهما منها في إشاعة ثقافة المساواة بين الجنسين.

ويبقى أهم حدث ميز السنة الماضية في مجال إدماج مقاربة النوع الاجتماعي في تدبير الموارد البشرية تأسيس شبكة التشاور بين الوزارات، التي سبق أن أعلنت عن إحداثها خلال الاحتفال باليوم الوطني للمرأة في عاشر أكتوبر 2010، وهي الأولى من نوعها في هذا الميدان، وقد تكونت في البداية من مجموعة من القطاعات الحكومية، وتهدف إلى تعزيز التشاور وتبادل الآراء وتقاسم الخبرات حول الآليات الكفيلة بترسيخ مبدأ المساواة بين الجنسين في الوظيفة العمومية.

واقترعا منا بأهمية هذه الشبكة، فإننا سنعمل على توفير كل الشروط التي تمكنها من إنجاز برامجها بنجاحة، مؤكدا في هذا الصدد على ضرورة انخراط باقي القطاعات الحكومية في عضويتها، بما يجعل منها آلية فعالة في تعزيز مأسسة المساواة بين الجنسين في كل الإدارات العمومية.

ولا أريد أن تفوتني هذه الفرصة دون أن أنوه بالعمل الدؤوب الذي قام به عضوات وأعضاء الشبكة في فترة زمنية قياسية توجت باعتماد برنامج عمل طموح متعدد السنوات.

كما أنتهز هذه الفرصة أيضا لأشيد بالجهود المتواصلة لعضوات وأعضاء لجنة دعم الإنصاف والمساواة بين الجنسين بوزارة تحديث القطاعات العامة.

وقبل الختام، وختامنا اليوم سيكون ختام مسك وعنبر، أدعوكم جميعا لتحياوا معي بكل حرارة، وتكريما لكل النساء المبدعات في اليوم

العالمي للمرأة، شاعرانا المتميزات الحاضرات معنا : الأستاذة مالكة العاصمي، والأستاذة ثريا ماجدولين، والأستاذة وداد بنموسى، وأيضا فنانتنا التشكيلية الأستاذة سناء السرغيني، واللائي سيرافقهن فيما سيمتعننا به من فيض إبداعاتهن الفنان الموسيقي الأستاذ المصطفى عبدون؛ فشكرا لهم جميعا على تفضلهم بقبول دعوتنا للمشاركة في هذا اللقاء البهيج، والذي يزداد بهاء بالتنام جميع هذه النخب النسائية الفاعلة المتجلية في هذا الحضور المتميز .

وأعود مرة أخرى إلى التأكيد، في ختام هذه الكلمة، على أن النهوض بحقوق النساء، ونشر ثقافة المساواة والتربية على قيمها، مسؤولية جماعية وواجب وطني، يتعين أن تتضافر كل الجهود من أجله، في نطاق بناء مجتمع الإنصاف والتضامن، ومغرب الحداثة والديموقراطية والنقدم، تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك محمد السادس نصره الله.  
والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.